

وزيرة الدفاع الفرنسية: لا يمكن تحميلنا مسؤولية استخدام العسكر لأسلحتنا ضد المدنيين بمصر



الخميس 18 أكتوبر 2018 04:10 م

أعلنت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورنس بارلي، أمس الأربعاء، أنها لا تتبع لقادة الانقلاب العسكري بمصر سوى أسلحة موجهة إلى القوات المسلحة، وأنه لا يمكن تحميلها مسؤولية استخدام هذه الأسلحة من جانب قوات أمن الانقلاب لأهداف أخرى.

جاء ذلك في تصريحات أدلت بها الوزيرة خلال جلسة حول ميزانية 2019 أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في مجلس الشيوخ، قيمت خلالها مزاعم حول استخدام الأسلحة التي باعها باريس للعسكر بهدف قمع المواطنين خلال عام 2013، وما تلاه من أعوام.

وقالت الوزيرة في ذات السياق "إذا استخدم العسكر بمصر معدات تم تصديرها منذ فترة طويلة ضد سكانها المدنيين، فهذا الهدف لم يكن هدفنا"، مشيرة إلى "وجود علاقات تعاون مع العسكر بمصر، لا سيما بمجال تصدير السلاح".

ولفتت الوزيرة أن القانون الذي طبقه الاتحاد الأوروبي عام 2013، نظم عملية بيع الأسلحة التي من الممكن استخدامها لقمع المدنيين من قبل قوات أمن الانقلاب بمصر، مؤكدة التزام بلدها بهذا القانون، ولكافة القرارات ذات الصلة.

والثلاثاء، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً ذكرت فيه أن فرنسا واصلت بيع مركبات حفظ الأمن الداخلي من نوع MIDS، Sherpag للقاهرة، رغم استخدامها ضد المدنيين في مصر بين عامي 2012، و2015.

وذكر التقرير أن أكثر من ألف شخص قتلوا جراء إطلاق قوات أمن العسكر النيران من هذه المركبات خلال عمليات دهم، وهجمات شنتها، لا سيما يوم فض اعتصام ميدان رابعة العدوية يوم 14 أغسطس 2013.

وأوضح أن مصر باتت العميل رقم 1 لفرنسا في شراء السلاح بين عامي 2012 و2017، بقيمة مشتريات بلغت 4 مليارات يورو.

ولفت تقرير منظمة العفو الدولية إلى أن "فرنسا تعتبر شريكا في انتهاكات حقوق الإنسان، وعمليات القمع التي شهدتها مصر، بسبب عدم التزامها بتعليمات الاتحاد الأوروبي الصادرة عامي 2013 و2014 التي حظرت بيع الأسلحة، والمعدات الأمنية للقاهرة".